دعوم حكومية ومقار مجانية للمواقع الإخبارية والصحف الإلكترونية

الصواغ : وجود اتحاد للإعلام الإلكتروني في الكويت أمر ضروري

كشف رئيس اتحاد الإعلام الإلكتروني فيصل الصواغ عن اتفاق مع وزارة الإعلام على تحريك عجلة الدعم الحكومي للخدمات الإخبارية والمواقع والصحف الإلكترونية، وإيجاد مقار مجانية لها تتكفل بها الحكومة.

وأوضح الصواغ في حوار مع «شبكة الدستور» الإخبارية أنه التقى مسؤولي وزارة الإعلام، وطلب منهم تقديم دعوم مادية ومعنوية ومقار لوسائل الإعلام الإلكتروني المرخصة.

وبين أنه تم الاتفاق ومسؤولي الوزارة على أن يتم توزيع تلك الدعوم والمقار للخدمات الإعلامية الإلكترونية الفاعلة.

وأشار إلى تشكيل لجنة مشتركة بين الوزارة واتحاد الإعلام الإلكتروني لرصد الخدمات والوسائل الإعلامية الإلكترونية لمعرفة الخدمات التي تعمل والتي لا تعمل، مؤكدا أنه ليس كل من حصل على ترخيص من وزارة الإعلام يستفيد من هذه المزايا

وأوضح أن اللجنة المشتركة ستقدم تقارير أسبوعية شاملة عن المواقع الإلكترونية المرخصة الفاعلة وغير الفاعلة، وذلك من أجل تنظيم حصول المستحق منها على الدعوم والتسهيلات التي تقدمها الدولة.

ونوه إلى أن الدعم الحكومي سيكون عن طريق تفعيل المادة 3 من القانون 8 لسنة 2016 بشأن الإعلام الإلكتروني.

وأوضح أن تلك المادة تنص على توجيه الدعم للصحف المرخصة على شكل إعلانات حكومية مدفوعة الأجر، في حين أن المقار ستكون مجانية تتكفل بها وزارة الإعلام.

وبين أن البعض تساءل لماذا لم يرفض الاتحاد القانون بالكامل ولماذا قبل بأن يكون هناك قانون على الإعلام الإلكتروني، مؤكدا أن الاتحاد ادرك الحاجة إلى قانون ينظم عمل الإعلام الإلكتروني ويحميه أيضا.

ورأى أن عدم وجود قانون خلال الفترة الماضية أحدث فوضى في مواقع التواصل الاجتماعي، وأن المستخدمين بعد صدور القانون بدأوا تنظيم أنفسهم بأنفسهم لأن هناك قانونا يعاقب ويحيل إلى القضاء ويغلق الحسابات الإلكترونية.

واعتبر الصواغ أن اتحاد الإعلام الإلكتروني ند لوزارتي الإعلام والداخلية وليس تابعا لهما، ولن يقبل بإغلاق أي صحيفة إلكترونية أو المساس بأي عامل في هذا المجال.

ولفت إلى وجود ميثاق عمل للراغبين في الانتساب للاتحاد يلزم ملاك الوسائل الإخبارية الإلكترونية بأمور عدة.

وأوضح أن تلك الأمور تشمل عدم المساس بالذات الإلهية او الأنبياء والرسل وزوجاتهم أو الذات الأميرية ، وعدم انتقاد ذات الأفراد سواء كانوا نوابا او وزراء او شخصيات عامة.

واعتبر أن هذا الميثاق سيلزم أغلب الصحف الإلكترونية الخارجة عن السرب إلى الالتزام، ومن لا يلتزم ستطبق عليه مواد داخلية في الاتحاد تتضمن الإحالة إلى النيابة وإغلاق الصحيفة وإلغاء العضوية.

وبين أن عضوية الاتحاد ستخدم الأعضاء في أمور كثيرة منها التواصل مع المسؤولين في الدولة، واستقبالهم في العلاقات العامة لأي مؤسسة حكومية ودخول قاعات مجلسي الأمة والوزراء والديوان الأميري والتشريفات بصفة رسمية.

وأضاف أن هناك خدمات اجتماعية ستقدم لعوائل المنتسبين للاتحاد مثل الخصومات التي تشمل تذاكر السفر والشاليهات وغيرها من الأمور التي توفرها جمعيات النفع العام.

وشدد على ضرورة العمل على خلق مهنية إعلامية بالوسائل الإلكترونية لأن الأغلبية يفتقدون هذه المهنية.

وأكد أن وجود اتحاد للإعلام الإلكتروني في الكويت أمر ضروري لحماية حقوق ومكتسبات ملاك الصحف الإلكترونية والحسابات الإخبارية ووكالات الأنباء ودور النشر الإلكترونية وكل ما يندرج تحت مسمى الإعلام الإلكتروني

- مظلة الاتحاد ستشمل كل وسائل الإعلام الإلكترونية التي ينتظمها قانون الإعلام الإلكتروني
- عدد التراخيص الممنوحة من وزارة الإعلام بلغ حتى الآن 134 ترخيصاً
- ميثاق عمل للراغبين في الانتساب للاتحاد يلزم الوسائل الإلكترونية بقوانين الدولة

فيصل الصواغ

وأفاد بأن الاتحاد يطالب بحقوق منتسبيه كما تطالب جمعية الصحافيين بحقوق الإعلاميين في الصحافة التقليدية ، لافتا إلى أن الصحافة الإلكترونية هي السائدة في الكويت والمنطقة والعالم بشكل عام.

وأشاد بتعاون وزارة الشؤون ممثلة بالهيئة العامة للقوى العاملة في إشهار الاتحاد، مؤكدا أنه لم يواجه أي عقبات تذكر، وأن طلب الإشهار قدم في 10 مارس 2017 وتم إشهار الاتحاد في 26 أبريل.

وبين الصواغ أن الاتحاد وجد لملاك وأصحاب الحسابات والمواقع والقنوات الإلكترونية في السوشيال ميديا الذين يملكون ترخيصا صادرا من وزارة الإعلام وفقا للقانون رقم 8 لسنة 2016 فقط.

وأكد أن الاتحاد ليس معنيا بمستخدمي وسائل التواصل الاجتماعي الخاضعين لقانون الجرائم الإلكترونية التابع لوزارة الداخلية.

ولفت إلى أن دور الاتحاد تثقيف المجتمع عبر مواقع التواصل الاجتماعي وتقديم التسهيلات لملاك الصحف والمواقع الإلكترونية والحسابات الإخبارية أمام مؤسسات الدولة، بحيث يحق للاتحاد التعامل مع إدارة العلاقات العامة بأي مؤسسة حكومية بصفة رسمية.

وبين أن هناك برنامج عمل سيعمل عليه الاتحاد بعد عطلة الصيف بأن يكون هناك دعم معنوي لأصحاب الإعلام الإلكتروني أمام الجهات الرسمية.

وأشار إلى توقيع اتفاقية مع جمعية المحامين لتنظيم دورات قانونية لتثقيف ملاك الإعلام الإلكتروني والعاملين فيه في النواحي القانونية، معتبرا ان غياب تلك الثقافة أدى إلى مواجهة الكثيرين إشكاليات قانونية كبيرة.

وأضاف أن الاتحاد سينظم دورات تدريبية بالتعاون مع وكالة الأنباء الكويتية «كونا» لتعليم الصحافة الإلكترونية وكيفية التعامل مع هذا النوع من الإعلام.

ولفت إلى أن مظلة الاتحاد تشمل كل وسائل الإعلام الإلكترونية التي يشملها قانون الإعلام الإلكتروني بما فيها الوسائل الحكومية ، وكذلك القنوات التلفزيونية والصحف التقليدية التي تملك حسابات إخبارية.

وأفاد بأن اتحاد الإعلام الإلكتروني يتألف من 7 أعضاء في مجلس الإدارة، بينما بلغ عدد طلبات الانتساب 36 طلبا على الرغم من عدم فتح باب الانتساب حتى الآن.

وكشف عن أن فتح باب الانتساب رسميا سيكون بعد عطلة الصيف، وستكون هناك شروط ولجنة تنظر في طلبات الانتساب للاتحاد.

وأشار إلى أن عدد التراخيص الممنوحة من وزارة الإعلام للمواقع والصحف والخدمات الإلكترونية الحكومية والفردية بلغ حتى الآن 134 ترخيصا، وتضم مؤسسات حكومية وجمعيات نفع عام وكذلك مجلس الأمة.

وقال الصواغ إن الاتحاد تربطه علاقات إيجابية مع مؤسسات المجتمع المدني، حيث تلقينا الكثير من التهاني من كل جمعيات النفع العام بإشهار الاتحاد.

وأكد حرص الاتحاد أن يكون هناك توافق بينه وبين جميع مؤسسات المجتمع المدني وتعاون مشترك لخدمة الوطن والمجتمع عبر مواقع «السوشيال ميديا».

ونصح هواة الإعلام والصحافة الالتحاق بالدورات التدريبية التي سيوفرها الاتحاد من أجل تعلم مهنية الإعلام والصحافة وكيفية الكتابة ونقل الخبر والالتزام بقوانين الدولة وعدم المساس بالدول المجاورة وعدم زعزعة الأمن الداخلي والخارجي.

ورأى أن الصحافة الورقية بدأت بالتراجع بشكل كبير، وما يؤكد هذا الأمر لجوء هذه الصحف إلى إنشاء مواقع وحسابات الكترونية، موضحا أن هذا الأمر دليل على أن الإعلام الإلكتروني هو الذي سيسود في المستقبل.

وأكد أن الإعلام الإلكتروني أكثر تأثيرا من الإعلام التقليدي، إلا أن الشعب الكويتي لا يزال يعتقد بأن الصحيفة الورقية أكثر ميثاقا ومصداقية ولا يؤمنون بالصحافة الإلكترونية، مبينا أن هذه الثقافة ستتغير مع الزمن.

وقال إن الحرية الإعلامية في الكويت لم تتراجع، ومن حق أي صحافي أو إعلامي أن يكتب ما يشاء من دون وجود رقابة مسبقة على ما يكتب.

وأضاف أن من يخطئ يحال إلى النيابة ويأخذ القضاء مجراه، مؤكدا في الوقت ذاته أن الحرية الإعلامية في الكويت لم تتقدم بسبب وجود نصوص قانونية مبهمة ويصعب التعامل معها.

واعتبر الصواغ أن قانون الجرائم الإلكترونية من النصوص القانونية المبهمة والسيئة، وأنه يحتوي نصوصا تحتاج إلى تعديل أو إلغاء، وخصوصا المتعلقة بالغرامات المالية الكبيرة أو السجن لسنوات طويلة بسبب إعادة نشر «رتويت» للأخبار.

وشدد على أن القانون يفترض أن يكون الهدف منه ليس العقوبة وإنما التنظيم، معتبرا ان هناك تقصيرا كبيرا من وزارة الإعلام في توعية الناس عبر مواقع التواصل الاجتماعي والقنوات الفضائية، وتعريفهم بالخطأ من الصواب.

وأكد أن الإعلام الإلكتروني سلاح ذو حدين ، فإما أن يكون إيجابيا أو أن يكون سلبيا، وأن دور الاتحاد البحث عن الإيجابيات لحفظ أمن واستقرار البلد.

ودعا الصواغ كل الخدمات الإخبارية والصحف والمواقع الإلكترونية إلى استخراج ترخيص إعلامي من أجل الحصول على الغطاء القانوني للعمل بشكل مؤسسي معترف به رسميا في الدولة ، والمساواة مع الإعلام التقليدي في الثقل.

وكشف عن تسلم الاتحاد خلال الأيام القليلة الماضية كتابا موجها من الجامعة العربية لكي يكون هناك تعاون بين الجانبين لخدمة الإعلام الرقمي في الكويت والشرق الأوسط بشكل عام.

وأكد عزمه التواصل مع دول الخليج من أجل إنشاء مجلس خليجي رقمي للإعلامي الإلكتروني انطلاقته ورئاسته من الكويت.

وذكر أنه بعد وقف العمل بقانون الإعلام الإلكتروني، تم استدعاء الاتحاد إلى اللجنة التعليمية بمجلس الأمة، وبعد اجتماعات ونقاشات تم إلغاء القانون الأول والتوافق مع الحكومة على الصيغة الحالية لقانون الإعلام الإلكتروني.

وعن الاتحاد الإعلامي الإلكتروني قال الصواغ إن الاتحاد هو ثمرة جهود 4 سنوات، لافتا إلى أن فكرة الاتحاد تزامنت مع بداية مشروع قانون الإعلام الإلكتروني في عام 2014

وأوضح أنه بعد الاطلاع على القانون رأى أنه سيئ، لأن بنود القانون كانت تتحدث عن عقوبة، وكأن إدارة أمنية هي التي تراقب الإعلام الإلكتروني، وهذا أمر مخالف للدستور

وأضاف أنه دعا وسائل الإعلام الإلكترونية إلى اجتماع عاجل وتم الاتفاق على صد تمرير القانون، وأصدر المجتمعون 3 بيانات متتالية على مدار 10 أيام إلى أن تم إيقاف القانون بشكل كامل

وأشار إلى أنه في هذا الوقت تواصل مع منظمة دولية اسمها «صحافة حرة» ومقرها في جنيف، وتم الاتفاق على أن يكون ممثلا عنهم في الكويت وأن يؤسس هيئة او اتحاد يدافع عن أصحاب الخدمات الإخبارية.

وأوضح أنه في ذلك الحين لم يكن هناك قانون في الكويت ينظم وجود كيان يمثل وسائل الإعلام الإلكترونية أمام الجهات الرسمية في الدولة.

تتمات

الكويت والاتحاد الأوروبي

مع الممثلة العليا للسياسة الخارجية والأمنية بالاتحاد الأوروبي فيديريكا موغيريني.

وبحسب البيان تناول اللقاء الذي حضره سفير دولة الكويت لدى بلجيكا جاسم البديوي ، آخر المستجدات حيال الأزمة الحالية في المنطقة.

وقال البيان ان الجانب الأوروبي أكد خلال اللقاء مجددا ، ضرورة الحفاظ على وحدة واستقرار الخليج وضرورة إيجاد حل في إطار مجلس التعاون الخليجي ، وعدم السماح بدخول أطراف أخرى في النزاع.

وأشار الى ان موغيريني أكدت مجددا دعم الاتحاد الاوروبي الكامل لجهود الوساطة التي تقوم بها دولة الكويت ، والمتمثلة بالمساعي الكبيرة التي يتولاها سمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد في هذا السياق.

في السياق نفسه أثنى وزير الخارجية الالماني زيغمار غابرييل على مساعي سمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد ، لتهدئة الأزمة الخليجية وتطوير سبل ممكنة لحل هذه الأزمة.

وذكر بيان صحافي مشترك صدر عقب اللقاء الذي جمع الوزير غابرييل مع وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء ووزير الإعلام بالوكالة الشيخ محمد العبدالله في برلين ، أن الوزير الالماني أكد دعم بلاده لجهود دولة الكويت لرأب الصدع الخليجي والتخفيف من حدة هذا الخلاف ، ودعوة جميع الأطراف المعنية إلى احتواء ومعالجة الأزمة وذلك ضمن إطار البيت الخليجي.

واشار البيان المشترك الى انه تم التباحث اثناء اللقاء في التطورات الأخيرة بالمنطقة ، وخاصة ما يتصل منها بالخلاف بين المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة ومملكة البحرين وجمهورية مصر العربية من جهة ، ودولة قطر من جهة أخرى.

إلى ذلك يقوم وزير الخارجية الألماني زيجمار جابرييل بزيارة الى دولة الكويت الأسبوع المقبل ، ضمن جولة خليجية.

وكان الشيخ محمد العبدالله قام في الفترة الأخيرة بجولة زار خلالها كلا من واشنطن ولندن وباريس ، أجرى خلالها مباحثات مع عدد من مسؤولي هذه الدول ، كما التقى الأمين العام للأمم المتحدة انطونيو غوتيريس ، حيث تم التأكيد خلالها على ضرورة الحفاظ على وحدة البيت الخليجي.

وفي إطار هذه الجولة جددت الولايات المتحدة والامم المتحدة دعمهما الكامل لجهود سمو الأمير الشيخ صباح الأحمد ، لحل الازمة الخليجية ضمن إطار البيت الخليجي.

جاء ذلك عقب مباحثات اجراها الشيخ محمد العبدالله في واشنطن مع وزير الخارجية الامريكي ريكس تيلرسون ، والأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريس.

كما التقى العبدالله في لندن وزير الخارجية البريطاني بوريس جونسون ، وحث الجانبان أطراف الأزمة الخليجية على ضرورة تفعيل الحوار ، والعمل من اجل ضمان الوحدة بين دول مجلس التعاون الخليجي.

واكدت بريطانيا دعمها الكامل للوساطة الكويتية لحل الازمة الخليجية ، مشددة على التزامها بالتعاون والتنسيق مع دولة الكويت لتخفيف حدة التوتر في منطقة الخليج العربي.

بدورها ثمنت فرنسا مساعي صاحب السمو الأمير ، لايجاد حل للخلاف الخليجي ، مؤكدة دعمها لجهود دولة الكويت لرأب الصدع الخليجي وتخفيف حدة التوتر في المنطقة.

وتأتي زيارة الشيخ محمد العبدالله هذه ضمن جولة شملت واشنطن ولندن وباريس وبرلين ، لبحث اخر المستجدات حيال الازمة الحالية في المنطقة.

الجبير : مقاطعة

مؤكدة أن السعودية ترفض دعم قطر للإرهاب والتطرف، وتعريضها أمن المملكة والمنطقة للخطر.

وأشارت إلى أن قطر لم تلتزم بتعهداتها ولم تف بوعودها حول وقف دعم وتمويل الإرهاب، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول.

وكان الجبير قال في تصريح من السفارة السعودية في واشنطن قبل 3 أيام، إن أي دولة في العالم لا يمكن أن تقبل بمبدأ تمويل المنظمات والمجموعات المتطرفة، حيث لا يمكن القبول بدفع المبالغ الطائلة كفدية لمجموعات إرهابية كتنظيمي القاعدة وداعش، كما لا يمكن القبول بأن تدفع قطر 300 مليون دولار لميليشيات شيعية في العراق، حيث يرجح أن يصل معظم هذا المبلغ إلى أيدي فيلق القدس الإيراني.

أضاف : أعتقد أن معظم دول العالم ستوافقنا على ضرورة أن يتوقف هذا الأمر.

يذكر أن الدول المقاطعة لقطر «السعودية والإمارات ، والبحرين ومصر» ، كانت منحتها مهلة تنتهي في 3 يونيو الجاري ، من أجل الرد على المطالب المعلن عنها سابقا، والتي تتضمن في الدرجة الأولى وقف تمويل قطر للإرهاب والمنظمات المتطرفة، ووقف التدخل في شؤون الدول الأخرى.

من ناحيتها أكدت الإمارات وجود أدلة واضحة على دعم الدوحة للإرهاب.

وقال سفير الإمارات لدى روسيا، عمر سيف غباش، في مقابلة مع صحيفة «التايمز» البريطانية، إن دول الخليج لديها وفرة من الأدلة حول تورط قطر في دعم الإرهاب.

وأوضح قائلا : لدينا وفرة من الأدلة، ولكن دول الخليج اختارت عدم نشرها.

وتابع: «أعتقد أن الناس يتساءلون لماذا لا تخرج المزيد من الأدلة، لكن آثار تلك الأدلة ستكون خطرة جدا».

أضاف : « قمنا بإصدار قائمة بالأسماء، ولكن هناك المزيد من الأسماء، والمزيد من المنظمات، والمزيد من الأدلة والتسجيلات التي تثبت الروابط بين الحكومة القطرية والمنظمات المتطرفة».

إلى ذلك، ذكر غباش أن دولا مثل بريطانيا عليها أن تختار إما أن تتعامل مع مجلس التعاون الخليجي أو الدولة شبه الجزيرة الصغيرة، في إشارة إلى قطر، ولكن ليس كليهما.

كما وصف الأموال القطرية المستثمرة في بريطانيا بـ«الملوثة بالدماء».

أضاف «ستضطرون إلى الاختيار بين الرغبة في القيام بأعمال تجارية مع دولة ذات أجندة متطرفة، أو الرغبة في القيام بأعمال تجارية مع الأشخاص الذين يرغبون في بناء شرق أوسط يحظى بقبول».

إلى ذلك، أوضح أن الأموال التي تدرّها الأصول القطرية في بريطانيا ذهبت مباشرة لتمويل الجماعات المتطرفة في الشرق الأوسط، بما في ذلك تلك التي هددت الغرب، مضيفاً أن «الاستثمارات التي تقوم بها دولة قطر تدر عوائد في بلدكم تذهب إلى مجموعات متطرفة في ليبيا والعراق و سوريا».

يذكر أن 5 مصارف بريطانية اوقفت العمل الجمعة بالريال القطري، وهي « تيسكو وباركليز ولويدز وبنك أوف سكوتلاند وهاليفاكس».

قطر : المطالب

استعداد بلاده «للانخراط في الحوار والتفاوض إذا توفرت شروط ذلك»، مشدداً على أنه «ليست لدينا مخاوف ومستعدون لمواجهة أي تداعيات بعد انتهاء مهلة دول الحصار». وأشار وزير الخارجية إلى أنّ قائمة المطالب تنتهك القانون الدولي، مشيراً إلى أنّ ما تفرضه دول الحصار يعتبر عقابا جماعيا، مبينا أن قطر لديها أكثر من 13 ألف حالة إنسانية تأثرت جراء الحصار.

وبخصوص المزاعم والاتهامات التي تسوقها دول الحصار ضدّ قطر، بدعم الإرهاب، قال آل ثاني إن «اتهامنا بالإرهاب مثار تهكم وقطر مشهود لها في مكافحة الإرهاب»، مضيفاً أن هذه الدول التي تتهم قطر بالإرهاب لديها مؤسسات وشخصيات متهمة بتمويل الإرهاب وبتنفيذ عمليات إرهابية، على خلاف قطر، التي لا تذكر بأي تقارير بهذا الخصوص.

وفيما أكد آل ثاني أن قطر تحاول اتخاذ مواقف بناءة مع الوساطة الكويتية، لفت إلى أن الجامعة العربية لم تحرك ساكنا منذ فرض الإجراءات الجائرة على قطر. وبين في الوقت نفسه، أنّ الولايات المتحدة أعلنت منذ بداية الأزمة أنها ضدّ التصعيد، وذلك من خلال تصريحات وزارتي الدفاع والخارجية لديها، فيما رأى أن الموقف الروسي واضح ويشجع على الحوار ويرفض أي تصعيد في الأزمة.

كما تطرّق آل ثاني إلى مطالب إغلاق قناة «الجزيرة»، مبيناً أنّ القناة منصة للتعبير الحرّ والرأي الآخر، وهي قناة رائدة عملت بمهنية على مدى 20 عاما، ومثلت منصة لمئات ملايين العرب، ولولا ذلك لما صدر أصوات تطالب بإغلاقها. وتابع «نقول لمن يريد إغلاق الجزيرة أن يأتي بقناة تنافسها».

وفي 5 يونيو الماضي، قطعت السعودية والإمارات والبحرين ومصر علاقاتها مع قطر، وفرضت عليها حصارا برياً وجوياً. وفي 22 يونيو/حزيران الماضي، قدّمت دول الحصار، عبر الوسيط الكويتي، إلى قطر، قائمة تضم 13 مطلباً تهدف إلى فرض الوصاية والتبعية على دولة قطر.

على خط موازٍ، يتابع وزير الدفاع القطري خالد بن محمد العطية، زيارته إلى أنقرة، حيث التقى اليوم السبت، الرئيس التركي رجب طيب أردوغان، في حضور وزير الدفاع التركي فكري إشك.

وجرى خلال اللقاء، بحسب ما أفادت وكالة الأنباء القطرية «قنا»، «استعراض علاقات التعاون بين البلدين الشقيقين وسبل دعمها وتطويرها».

بنك الإئتمان

قروضا مضافة للترميم والتوسعة بقيمة 30 الف دينار ، وذلك حسب القانون ، وفي المقابل لم يتم استثناء او منح اي مواطن حاصل على قرض الـ 70 الفا للبناء نهائيا ، لان القانون لا يجيز ذلك.

النشمي : نخشى

التطبيع مع الكيان الصهيوني.

وقال النشمي في تغريدة له على حسابه في موقع التواصل الاجتماعي «تويتر» : «مانخشاه في الأيام القادمة ، ان يوجه الساسة بعض المشايخ للقول بجواز الصلح مع اسرائيل».

تأتي تغريدة النشمي في ظل أجواء خلافات تسود منطقة الخليج والمنطقة العربية عموماً ، ووسط أنباء عن احتمالات توجه العديد من الدول العربية المقاطعة لإسرائيل ، إلى إقامة علاقات دبلوماسية واقتصادية معها.

ميسي تزوج

في إسبانيا ، عندما كان عمره 13 عاما فقط.

ومن ضمن ضيوف حفل القران الذي أقيم الجمعة زملاؤه في فريق برشلونة لويس سواريز، ونيمار، وجيرارد بيكيه وزوجته نجمة أغاني البوب الكولومبية شاكيرا.

كما سافر إلى مدينة روساريو في طائرات خاصة عدد من الضيوف لحضور الحفل.

وأطلقت صحيفة كلارين الأرجنتينية على حفل الزواج في مناسبات مختلفة بأنه «زواج السنة» و «زواج القرن».

وتجمع حشود من الناس في وقت سابق في المطار المحلي في محاولة لمعرفة هويات بعض المشاهير من الضيوف.

ونولت شركة أمن خاصة مهمة إبعاد المتطفلين المحتملين في داخل الفندق الذي أقيمت فيه المناسبة.

وحصل نحو 150 صحفيا على حق الدخول إلى المنطقة الخاصة بالصحفيين في الفندق، لكنهم لم يحصلوا على الإذن في التنقل في جميع أرجاء الفندق، حسب منظمين.

والتقى ميسي ببروكوزو عندما كان عمره خمس سنوات فقط، وهي ابنة عم صديقه المفضل، لوكاس سكاغليا، والذي أصبح أيضا لاعبا محترفا لكرة القدم.

وقبل ميسي عرضا من فريق برشلونة عندما كان عمره 13 عاما شريطة أن يتكلف الفريق بمصاريف علاجه من آثار هرمون نقص النمو.

وتحدث ميسي عن الصعوبات التي واجهها عندما ترك أحياءه في الأرجنتين بما في ذلك فريقه السابق.

وقبل الزواج، أنجب ميسي وروكوزو، اللذان يعيشان الآن في مدينة برشلونة، طفلين.

وفي مايو الماضي، رفضت محكمة طلب استئناف من ميسي ضد حكم بسجنه 21 شهرا بتهمة التهرب من الضرائب.

وليس من المرجح أن يدخل ميسي السجن، إذ يمكن للمحكم أن يكون مع وقف التنفيذ، أو من المحتمل أن يتجنب السجن بدفع مبلغ الغرامة المستحقة.

وكانت قائمة المأكولات في الحفل متنوعة جدا، وضمت أطباقا من السوشي الياباني وأكلات أرجنتينية خاصة بما في ذلك معجنات تقليدية.

وقالت صحيفة كلارين إن ميسي لم يدع أيا من مدربيه في السنوات الأخيرة، ومن بينهم بيب غواردیولا الذي يتولى تدريب نادي مانشستر سيتي.

وأفادت وسائل إعلام محلية بأن لاعب الأرجنتين الأسطوري، دييغو مارادونا، لم يكن من بين المدعوين لحضور حفل الزواج.

ويعرف ميسي محليا باسم مختصر هو ليو.

وكان في بداية حياته بطلا محليا في لعبة كرة القدم، إذ أصبح في تلك الأيام نجم فريق نادي «نيوبلز أولد بوي» ، وهو ناد يلعب في دوري الدرجة الأولى في الارجنتين ويرجع تأسيسه إلى عام 1903.

ومنذ انتقال ميسي إلى إسبانيا، حقق رقما قياسيا في الفوز بجوائز الكرة الذهبية التي يمنحها الاتحاد الدولي لكرة القدم (فيفا)، إذ توج بها خمس مرات.

تركيا : اعتقال

الماضي ، ما أسفر عن اعتقال المشتبه بهم وبينهم أجانب.

أضاف المسؤولون ان العمليات التي شملت مدن اسطنبول وانقرة وازمير وغازي عنتاب ، أسفرت أيضا عن احباط هجمات كان مخططا تنفيذها في تلك المدن.

وأوضحوا ان قوات الشرطة والدرك وحرس الحدود ضبطت أثناء العمليات الأمنية وثائق تابعة للتنظيم وأسلحة وذخائر.

الشرطة البريطانية

وتقل الشخصان، وهما من ليستر وبيرمنغهام، إلى مقر المباحث في منطقة الميدلاند ، لاستجوابهما حول شبهة التحضير لأعمال إرهابية.

وقد جرى اعتقال الشخصين بناء على تقارير استخبارية، وأكدت الشرطة أنه لم يكن هناك تهديد مباشر للأمن العام.

كذلك القي القبض على امرأة من شمال لندن تبلغ 21 عاما في مطار هيثرو ، حسب ما أفاد به جهاز المباحث العامة «سكوتلاند يارد».

وفي إجراء منفصل ألقت شرطة العاصمة البريطانية القبض على ثلاثة رجال بشبهة التحريض أو الإعداد لتنفيذ أعمال إرهابية.

وألقي رجال الشرطة في مقاطعة ساسيكس القبض على الرجال الثلاثة في السادسة من صباح السبت.

واحتجز المشتبهون الثلاثة،اثنان منهم في الثامنة والعشرين بينما يبلغ الثالث الحادية والثلاثين، في مركز شرطة جنوب لندن.

وقام رجال الشرطة بتفتيش أحد المساكن في إيست ساسيكس.